لافروف يعيد الحياة إلى ٢١٦٥.. ويريد وقف تهريب السلاح مقابل الهدنة

موسكو وواشنطن يبديان حرصاً على التعاون رغم النقلة الروسية الإيرانية في محاربة الإرهاب

الوطن – وكالات

على الرغم من الموقف الأميركي المتوجس من النقلة الروسية والإيرانية الإستراتيجية في تعزيز تعاونهما العسكري في مواجهة الإرهاب، إلا أن واشنطن وموسكو حرصتا أمس على إبداء عزم على استمرار التواصل فيما بينهما من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع حلب.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد اعتبرت أن انطلاق القاذفات الروسية بعيدة المدى من إيران من أجل استهداف مواقع داعش والنصرة في دير الزور وحلب وإدلب، «غير المفاجئ»، لكنها حذرت من أن تكون هذه الخطوة خرقاً للقرار الدولي (٢٢٣١) الخاص بالعقوبات على إيران.

ومن موسكو، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن لا أساس لاتهام بلاده بخرق القرار ٢٢٣١، موضحاً أن هذا القرار يشترط موافقة مجلس الأمن الدولي على توريد وبيع وتسليم أنواع معينة من الأسلحة، بما في ذلك الطائرات الحربية، لإيران. وكان لافروف أول من أمس بحث مع نظيره الأميركي جون كيري الموضوع، إضافة إلى مسألة تنسيق الأعمال لمكافحة الإرهاب في سورية وضمان استمرار نظام وقف العمليات القتالية. كما ناقش الوزيران مسائل إعداد التنفيذ العملي للاتفاقيات، التي تم التوصل إليها خلال زيارة كيري لموسكو.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره النيوزيلندي موري ماكالي، شدد لافروف على أنه في حالة نشر القاذفات الروسية في قاعدة همدان الإيرانية، يدور الحديث فقط عن موافقة إيران على استخدام مطارها من تلك الطائرات التي تشارك في عملية محاربة الإرهاب في أراضي سورية، تلبية لطلب من القيادة السورية، والتي تتعاون طهران معها أيضاً. وغمز لافروف من قناة الأميركيين وازداجيتهم في المعايير، داعياً من يهتم بتطبيق العقوبات المتبقية ضد إيران، أن ينظر أولاً في كيفية وصول كمية هائلة من الأوراق النقدية من الولايات المتحدة إلى إيران، وكيفية تحويل تلك الدولارات من الولايات المتحدة إلى إيران، على الرغم من أن القانون الأميركي يحظر ذلك قطعياً. لكن الوزير الروسي حرص على التركيز على آفاق التعاون بين واشنطن وموسكو لتحقيق التسوية السورية. وقال: «أعتقد أن ذلك كله يصرف انتباهنا عن المهمة الرئيسية التي تكمن في إطلاق تنسيق من أجل تسوية الأزمة السورية»، وذلك وسط تصاعد الحديث عن قرب إطلاق روسيا وأميركا عملية عسكرية في حلب.

وأكد لافروف، أن موسكو تبحث الآن مع الولايات المتحدة فتح «قنوات إضافية» بهدف إيصال المساعدات الإنسانية لسكان حلب وفرض رقابة على الشحنات القادمة عبر طريق الكاستيلو الواصل إلى تركيا، والتي من شأنها تعزيز الهدنة. واستطرد قائلاً: «نحن نبحث (إطلاق التنسيق بين روسيا وأميركا) على مستوى الخبراء والاستخبارات ووزارتي الخارجية. وبكافة هذه الصيغ، إننا نبحث آليات معينة لتطبيق الاتفاقات التي توصلنا إليها خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي (جون كيري) إلى موسكو في ١٥ تموز». وأوضح أن ممثلي روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة يبحثون إمكانيات فتح ممرات جديدة لإيصال المساعدات إلى الأحياء الشرقية والغربية لحلب، وتكثيف الجهود لتطبيق المبادرة الإنسانية التي أطلقتها روسيا والحكومة السورية في مدينة حلب. وكشف أنه تم فتح ٧ ممرات إنسانية للخروج من المدينة، أحدها لمرور المسلحين الراغبين في الانسحاب.

واعتبر رئيس الدبلوماسية الروسية، أن الإجراءات الرامية لتطبيق نظام وقف إطلاق النار في سورية وفق قرار مجلس الأمن، يجب أن تجري بموازاة قطع الطرق التي يحصل الإرهابيون عبرها على توريدات الأسلحة والذخيرة. ويبدو أن روسيا تعتزم إحياء القرار الدولي ٢١٦٥، والذي نص على نشر بعثة للأمم المتحدة للرقابة على معبرين على الحدود التركية السورية وفي أراضي سورية. وكشف لافروف أن موسكو وواشنطن تساعدان الأمم المتحدة حالياً في جهودها لتنسيق آلية مثل هذه الرقابة مع الحكومة السورية. وتابع: إذا نجح المجتمع الدولي في فرض مثل هذه الرقابة، فتكون كل الأطراف، بما فيها الحكومة السورية واثقة من عدم استغلال الإرهابيين للهدنة من أجل الحصول على المزيد من الأسلحة، وهذا أمر من شأنه أن يسهل بقدر كبير التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية والمجموعات التي انضمت للهدنة، لكنها تخرقها باستمرار.

وأبدى الوزير الروسي تفهماً كبيراً تجاه مواقف واشنطن، مؤكداً أنه «لا يشكك في الرغبة الصادقة من جانب واشنطن في حل المشاكل المذكورة أعلاه». ومع ذلك أشار إلى أن إخفاق الأميركيين في الإيفاء بتعهدهم بالفصل بين المعارضة المعتدلة والإرهابيين، وقال: «لو وفوا (الأميركيون) بذلك لكان من الممكن حل تلك المشاكل منذ فترة طويلة». واستطرد «غير أنهم، للأسف الشديد، أقروا عملياً بعجزهم عن الوفاء بهذا التعهد». وتابع: إن موسكو لا تجعل من ذلك «مأساة». وأشار إلى أن اتجاهات العمل المشترك الحالية بين موسكو وواشنطن تسمح بالانتقال إلى مستوى أكثر فعالية من التعاون المنسق في محاربة الإرهاب.

وكان المتحدث باسم قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش العقيد كريستوفر غارفر، أفاد بأن روسيا أخطرت واشنطن بعزمها استخدام قواعد جوية إيرانية لتنفيذ غاراتها داخل سورية، وذلك وفقاً لما تقتضيه «مذكرة التفاهم المتعلقة بسلامة الطيران». وأبدت واشنطن حرصاً على التعاون مع روسيا، وإن كانت أكدت أن الجانبين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق حول تعاون عسكري في سورية.

وأوضح المتحدث الإقليمي باسم الخارجية الأميركية ناثان تك شروط بلاده للتعاون مع روسيا، والذي يجب أن يبدأ بتثبيت الهدنة في سورية، وأن تضغط روسيا على النظام السوري «لوقف قصف المدنيين بالبراميل المتفجرة». واعتبر أنه يجب على روسيا أن «تسعى للسماح بإدخال المساعدات والدفع نحو الحل السياسي».

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مستقبلاً نظيره النيوزيلندي موري ماكالي (أ.ف.ب)

واشنطن مستمرة في التعاون مع موسكو لمحاربة الإرهاب

بالرغم من الانتقاد الذي أبدت وزارة الخارجية الأميركية حيال الطلعات الروسية من إيران، فإن المتحدث باسمها مارك تونر نفى أن تستبعد الإدارة الأميركية إمكانية التعامل مع روسيا في محاربة الإرهاب وتسوية الأزمة السورية، بسبب هذه الخطوة. وبين أن بلاده «مستمرة في سعيها» إلى بناء هذا التعامل مع روسيا. وقال: «إننا نواصل المحادثات مع روسيا ضمن فرق عمل حول كيفية إقامة هدنة ذات مصداقية على النطاق الوطني» في سورية، وضمان «الوصول الكامل» للسكان المحتاجين إلى مساعدات إنسانية، إضافة إلى سعي واشنطن إلى ضمان «استئناف المفاوضات (السورية السورية) في جنيف».

وذكر تونر أن واشنطن تركز اهتمامها على تحقيق هذه الأهداف، مضيفاً: «إننا لم نصل بعد إلى هذه النقطة»، كما أعرب عن تطلع واشنطن إلى إحداث «خلية تنسيق» أميركية روسية، باعتبارها «أمثل وسيلة لإعادة الجهود في سورية إلى مسارها».

انتقادات لتشكيل «مجلس المدينة العسكري»

الديمقراطية تتقدم نحو مدينة الباب

الوطن- وكالات

فيما تقدمت ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية» باتجاه مدينة الباب بريف حلب الشمالي والواقعة جنوب غرب منبج وسيطرت على مزيد من القرى التابعة لها، رفضت المعارضة تشكيل المليشيا لما سمته «مجلس مدينة الباب العسكري» على غرار «مجلس منبج العسكري». وأعلنت الديمقراطية أمس سيطرتها على قرية «جب الكجلي»، بريف منبج الجنوبي والتابعة إدارياً لمنبج في إشارة إلى نية الديمقراطية الالتفاف على الباب عبر قطع الطريق الواصل بين المدينة والرقة أولاً ثم الانقضاض على مقاتلي داعش فيها ولاسيما أن الدواعش هربوا من منبج إلى جرابلس وقسم قليل منهم لجأ إلى مدينة الباب. وكانت «الديمقراطية» سيطرت أول من أمس على قرى تابعة إدارياً لمدينة الباب وهي: اليالني والشيخ ناصر والقرط الصغير والقرط الكبير، وذلك بعد أن أعلنت السبت الماضي نيتها التحرك نحو مدينة الباب بعد طرد داعش من منبج قبل ذلك بيوم واحد.

في غضون ذلك ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أنه علم أن مقاتلاً من الجنسية الأميركية، يدعى وليم سافاج قضى خلال قتاله إلى جانب «الديمقراطية»، في منطقة منبج، ضد داعش «ليرتفع إلى ٣١٥ عدد مقاتلي الديمقراطية، الذين قضوا منذ الـ٣١ من شهر أيار الفائت وحتى يوم أمس من ضمنهم القيادي في هذه القوات وقائد «كتائب شمس الشمال» فيصل سعدون المعروف بلقب «أبو ليلى» و٦ من جنسيات أوروبية وعربية، قضوا جميعاً في قصف وتفجير عربات مفخخة وانفجار آليات ورصاص قناصة في مدينة منبج وريفها». وبيّن المرصد أنه ارتفع إلى ٤٤٤ مواطن مدني بينهم ١٠٦ أطفال دون سن الثامنة عشرة، و٥٥ مواطنة فوق سن الـ١٨ عدد الضحايا المدنيين الذين قضوا في الفترة ذاتها، موضحاً أن بينهم ٢٠٣ قتلتهم طائرات التحالف الدولي في مدينة منبج وريفها بينهم ٥٢ طفلاً و١٨ مواطنة و٨ سجناء على حين قتل على يد التنظيم وانفجار ألغام زرعها في المدينة وأطرافها وريفها وبقصف لقوات الديمقراطية ورصاص قناصاتها ٢٤١ بينهم ٥٤ طفلاً دون سن الثامنة عشرة، و٣٧ مواطنة فوق سن الـ١٨. وفي المقابل ارتفعت حصيلة قتلى داعش إلى ما لا يقل عن ١٠٢٦ عنصراً وقيادياً في هذه الفترة، جراء إصابتهم في قصف لطائرات التحالف الدولي وقصف واشتباكات مع قوات الديمقراطية.

وفي الأثناء أكد الكولونيل الأميركي المتحدث باسم التحالف كريس غارفر أمس أن التحالف الدولي ضد داعش يلاحق بين ١٠٠ و٢٠٠ من مقاتلي التنظيم الذين استخدموا مدنيين دروعاً بشرية للفرار من مدينة منبج الجمعة الماضية.

وأشار غارفر وفق وكالة «أ ف ب» إلى عمليات بحث عن الجهاديين الذين اتجهوا شمالا قبل أن يتفرقوا، وقال: «نحن في أثرهم» من دون الخوض في تفاصيل لأنها «عملية جارية». في الأثناء أصدر «المجلس المحلي والثوري لمدينة الباب وريفها» التابع للمعارضة أمس بياناً انتقد فيه تشكيل «مجلس عسكري» لمدينة الباب، على غرار «مجلس منبج العسكري»، مؤكداً أن المليشيات السبعة التي أعلن أنها تشكل قوام «مجلس الباب» لم تكن موجودة سابقاً، وكذلك أسماء أشخاص لا يعرفها أهل الباب ولم يعهدوها من قبل. وصُمّمت راية «المجلس» على غرار أعلام «وحدات حماية الشعب» الكردية المكون الرئيس لـ«الديمقراطية» والذراع العسكرية لحزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي.

وكانت الديمقراطية أعلنت الأحد الماضي من ميليشيات «جبهة ثوار مدينة الباب» و«لواء شهداء قباسين» و«لواء السلاجقة» و«كتائب شهداء ريف الباب» و«كتيبة أحرار عريمة» و«لواء الشهيد سلو الراعي» و«لواء شهداء الكعيبة».

لليوم الثاني على التوالي.. قاذفات روسية تنطلق من «همدان» وتقصف مواقع داعش بسورية.. وطهران تنفي منح روسيا قاعدة عسكرية

وكالات

لليوم الثاني على التوالي، واصلت القاذفات الروسية الإستراتيجية أمس عملياتها انطلاقاً من إيران ضد مواقع داعش و«جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقا) وغيرها من التنظيمات الإرهابية في سورية، في حين أكدت طهران أن مرابطة القاذفات الروسية الإستراتيجية في قاعدة همدان، يأتي في إطار التعاون بين إيران وروسيا وسورية والعراق، وفي سياق رؤية إيرانية «جديدة للشرق» تتطلب «علاقات متميزة مع دوله وخاصة روسيا والصين»، وأعادت التذكير بأن الوجود العسكري الأميركي في سورية «غير شرعي». وذكرت وزارة الدفاع الروسية، أن قاذفات من طراز «سوخوي ٣٤» تتمركز في قاعدة همدان الجوية بإيران وجهت أمس ضربات لأهداف لتنظيم داعش في سورية، لليوم الثاني على التوالي.

ونقلت وكالة «انترفاكس» الروسية للأنباء عن الوزارة أنه تم تدمير موقعي قيادة وقتل أكثر من ١٥٠ متشدداً في الضربات. ولأول مرة منذ بدء العملية الروسية في سورية، وجهت طائرات روسية أول من أمس ضربات لمواقع الإرهابيين في أرياف حلب ودير الزور وإدلب، من إيران. ونشرت روسيا قاذفات روسية بعيدة المدة من طراز «توبوليف ٢٢ أم ٣» و«سوخوي ٣٤».

ومن طهران، وصف مستشار قائد الثورة الإسلامية في إيران للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي التعاون الإيراني الروسي الأخير بـ«غير المفاجئ»، مبيناً أن العلاقات الإستراتيجية بين إيران وروسيا تتطلب التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

وبعد لقائه مساعد المستشار النمساوي مدير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في النمسا ميخائيل شبيندل إيغر، بين ولايتي أن بلاده تنظر إلى علاقاتها مع روسيا من «زاوية إستراتيجية وشاملة»، لافتاً إلى أن إيران «تمتلك رؤية جديدة للشرق تتطلب علاقات متميزة مع دوله وخاصة روسيا والصين»، مطمئناً إلى أن «التعاون الدفاعي (العسكري) الذي تشكل بين إيران وروسيا هو لمحاربة الإرهاب».

ورفض ولايتي المزاعم الأميركية حول خرق روسيا للقرارات الدولية المفروضة على إيران عبر شن عمليات ضد الإرهاب انطلاقاً من الأراضي الإيرانية، ووصف في المقابل «الوجود الأميركي في سورية» بـ«غير قانوني»، بخلاف الوجود الإيراني والروسي الذي «يتم وفقاً لطلب الحكومة الشرعية». وأشار إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل أتوا بعملائهم التكفيريين من ثمانين بلداً لقتل الأبرياء في سورية والمنطقة، مشدداً على أنه «من الطبيعي أن تقف إيران أمام محاولاتهم»، وأكد أن إيران مستمرة بدعم شعوب سورية والعراق واليمن في مواجهة الإرهاب.

وبدوره، قال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني، أن بلاده «تتعاون مع الجانب الروسي في الكثير من القضايا لاسيما الأزمة السورية، إلا أنها لم تمنح روسيا قاعدة عسكرية»، وذلك في معرض تعقيبه على تصريح لأحد النواب الإيرانيين في مجلس الشورى اعتبر فيه أن «منح الروس قاعدة على الأراضي الإيرانية يخالف المادة ١٧٦ من الدستور». وشدد لاريجاني في كلمة أمام مجلس الشورى، على أن بلاده تتعاون مع روسيا في التصدي لمشكلة الجماعات الإرهابية المفتعلة من قبل الدول المخربة في المنطقة والأميركيين، واعتبر أن روسيا توصلت إلى «رؤية صائبة تجاه المنطقة، وبدأت خلال العام الأخير تعاوناً مع إيران في مجال حل أزمة الجماعات الإرهابية في المنطقة»، وتحدث عن تعاون وثيق بين الجانبين حيال أزمة سورية.

وأعرب عن ارتياحه لاهتمام روسيا المتزايد بالأوضاع في اليمن، مضيفاً إن وجهات نظر إيران وروسيا متقاربة في حل أزمة الجماعات الإرهابية بالمنطقة.

ومن جانبه، بين رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى علاء الدين بروجردي، أن نشر الطائرات الروسية في قاعدة همدان الجوية جاء «وفقاً لقرار المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وفي إطار التعاون بين إيران وروسيا وسورية والعراق»، مشيراً إلى أن الشيء الوحيد الذي تفعله الطائرات الروسية أثناء وجودها في القاعدة الجوية الإيرانية هو التزود بالوقود.

القاذفة الاستراتيجية الروسية تو ٢٢ أم ٣ في مطار همدان الإيراني

مقتل عشرات المسلحين واستشهاد قائد الكلية

الجيش يقتحم الكلية الفنية الجوية بحلب

حلب- الوطن

بعد هجمات فاشلة لمسلحي ميليشيا «جيش الفتح» مطلع الأسبوع على حي الزهراء ومعمل الإسمنت بحلب وانتحارهم بشكل جماعي عند مشارفهما، استلم الجيش العربي السوري زمام المبادرة مجدداً وشن أمس عملية عسكرية على محور الكليات الحربية جنوب غرب حلب قادته إلى اقتحام مبان في الكلية الفنية الجوية التي دارت فيها اشتباكات عنيفة قتل فيها عشرات المسلحين. وقال مصدر ميداني لـ«الوطن»: إن الجيش مدعوماً بحلفائه خاض معارك شرسة على محور الكليات الحربية عند مدخل مدينة حلب المؤدي إلى منطقة الراموسة واستطاعت طلائعه دخول الكلية الفنية الجوية المشرفة على مستديرة الراموسة التي يتفرع منها الطريق الضيق الذي فتحه المسلحون في ٦ الشهر الجاري من الريف الجنوبي إلى أحياء المدينة الشرقية.

وأكد المصدر، أن عملية الجيش التي أشرف عليها مباشرة رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحلب اللواء زيد صالح سبقها تغطية من سلاح الطيران السوري وتمهيد ناري بسلاحي المدفعية والدبابات والأسلحة الرشاشة المتوسطة قادته إلى اقتحام الكلية الفنية الجوية من جهة حي الحمدانية عبر ناقلات الجند المدرعة التي نقلت مجموعات الاقتحام إلى مشارف الكلية ذات الموقع الإستراتيجي والذين سيطروا على مبنى مدير الكلية ومبنى التدريب وهو أعلى مبنى في الكلية. وأوضح المصدر الميداني، أن عشرات المسلحين قتلوا خلال الاشتباكات الضارية مع الجيش الذي دمر أكثر من ٧ آليات عسكرية ٤ منها في محيط الكليات الحربية (الفنية الجوية والمدفعية والتسليح) والتي غدت ساحة حرب طوال أكثر من ٥ ساعات من العملية العسكرية التي استشهد فيها قائد الكلية الفنية الجوية بحلب العميد ديب بزي بعد تسطير أروع الملاحم البطولية.

ولم يعرف حتى مساء أمس فيما إذا كان الجيش بصدد توسيع عملية هجومه من داخل «الفنية الجوية» أو تثبيت نقاطه فقط أو حتى الانسحاب لضرورات عسكرية بحتة بعد تكبيد المسلحين خسائر بشرية وعسكرية فادحة وتلقينهم درساً لن ينسوه في فنون القتال أو حتى الانسحاب إلى النقاط الجديدة التي ثبت وجوده فيها في محيط الكليات وداخل المشروع ١٠٧٠. وشهدت المنطقة الممتدة من الكليات الحربية إلى جنوب المشروع ١٠٧٠ شقة سكنية وشرقها فمحيط مدرسة الحكمة شهد اشتباكات صباح أمس تحولت إلى متقطعة ظهراً أثبتت أن الجيش صاحب الكلمة الفصل في تحديد موعد المعركة الحاسمة المرتقبة والتي بين خبراء عسكريون تحدثت إليهم «الوطن» أن موعدها اقترب مع استكمال تعزيزات الجيش وحلفائه ورفع الجهوزية إلى مستوى يسمح بشن هجمات تمهيداً للمعركة التي لن يتوقف الجيش فيها عند حدود المناطق والنقاط التي فقدها بل سيتابع تقدمه إلى ريف حلب الجنوبي والغربي وإلى أرياف إدلب مصدر خزان المسلحين «الجهادي». وفيما تكتمت معظم فصائل «الفتح» عن خسائرها البشرية، نعى بعضها ومنها «فيلق الشام» عدداً كبيراً من مقاتليه لم تقدر التنسيقيات رقمهم بدقة لكنها اعترفت أن أغلبيتهم من المراهقين الذين لم يتعدوا سن ١٨ سنة. وعلمت «الوطن» من مصدر معارض مقرب من ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، وهي عماد «الفتح» مع «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً)، أن قادة الحركة غلظوا أوامرهم بمنع نعي أي من مقاتليها في معارك حلب على خلفية الانقسام في صفوفها من جدوى استمرار معارك حلب.

ورد المسلحون على هزيمتهم المدوية بإطلاق وابل من القذائف المتفجرة على الأحياء السكنية المأهولة في غرب المدينة الآمن طالت أحياء الحمدانية والأعظمية وسيف الدولة والإذاعة وصلاح الدين الذي نال لوحده أمس حصة من الشهداء بلغ عددهم ٧ شهداء بينهم طفل و٩ جرحى في حصيلة أولية.

عناصر من الجيش السوري تتمركز في أحد الأبنية القريبة من الكلية الفنية

قولاً واحداً

زيارة هامة في سياق العلاقات السورية - الهندية

سامر علي ضاحي

يستمر الحراك الشرق آسيوي باتجاه دمشق حيث تشير الزيارة المرتقبة التي يجريها وزير الدولة الهندية للشؤون الخارجية أم جي أكبر إلى سورية خلال فترة وجيزة قادمة إلى جدية نيودلهي في تفعيل علاقاتها مع دمشق وزيادة مستوى التعاون بين البلدين، ولاسيما أن الهند وقفت إلى جانب الحكومة السورية خلال الأزمة الأمر الذي دفع وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم إلى زيارتها في كانون الثاني الماضي.

ولطالما عرفت الهند بأنها مهد حضارة وادي السند، تتمتع بنظام ديمقراطي بعد كفاح من أجل الاستقلال الذي تحقق عام ١٩٤٧ دفعها إلى المشاركة في تأسيس منظمة عدم الانحياز ومساهمة رئيس وزرائها آنذاك جواهر لال نهرو في انعقاد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا عام ١٩٥٥ وكان دور لا لنهرو فيه محورياً إلى جانب الرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس يوغسلافيا جوزيف بروز تيتو وتبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لمصلحة القضايا العربية وضد الاستعمار.

ولطالما اشتركت الهند وسورية في تلك المنظمة بدعوة الدول الغربية والعالم ومنظمة الأمم المتحدة إلى وضع مفهوم واضح للإرهاب بعد ما عانته الدولتان وغيرهما من دول المنظمة من إرهاب الدول الإستعمارية، إضافة إلى ازدواجية المعايير الغربية التي تخلط بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومنذ أيام أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية فيكاس سوراروب أن أكبر سيقوم بزيارة رسمية إلى كل من سورية ولبنان والعراق في الفترة ما بين ١٧ و٢٣ من الشهر الجاري يجري خلالها مباحثات مع عدد من المسؤولين في الدول الثلاث، تأكيداً على موقف الهند بشأن تطوير العلاقات الثنائية مع الدول المعنية وحرصها على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة في ظل الحرب الدائرة على الإرهاب والمجموعات التكفيرية في المنطقة.

وبدا سوراروب واضحاً في إعلان نية بلاده «تطوير العلاقات» إضافة إلى أنها جادة في دعم الحكومة السورية ولاسيما أن وزيرة خارجيته سوشما سواراج أكدت للوزير المعلم خلال استقباله في ١٢ كانون الثاني الماضي أن بلادها كانت ولا تزال تعتبر أن الإرهاب مشكلة خطرة مشيرة إلى أن بعض الدول الأميركية والأوروبية شعرت مؤخراً بخطر الإرهاب بعد وصوله إليها وبدأت تدرك أهمية مواجهته.

وجددت سواراج حينها وقوف الهند إلى جانب سورية في مكافحة الإرهاب وترحيبها بالتنسيق السوري الروسي في هذا المجال ودعمها لجهود الحكومة السورية في مساري الحل السياسي للأزمة والقضاء على داعش والتنظيمات الإرهابية.

وسبق ذلك بيوم واحد تشديد مستشار الأمن القومي آجيت دوفال وخلال استقباله المعلم على اهتمام بلاده بجهود مكافحة الإرهاب والوصول إلى حل سياسي للأزمة في سورية، موضحاً أن الإرهاب خطر يطول البلدين والمنطقة والعالم.

ويبدو من تصريحات المسؤولين الهنديين أن نيودلهي تدرك معنى تعرض دولة ما للإرهاب والجماعات المتطرفة ولاسيما أن الهند تجاور باكستان وقريبة من أفغانستان معقل تنظيم القاعدة الإرهابي والذي أوجد فرعاً له في سورية كان يدعم جبهة النصرة غير اسمه مؤخراً إلى «جبهة فتح الشام».

ولا يخفى على أحد أن وجود السفير الهندي مان موهان بانوت واستمرار عمله في دمشق في ظل سحب كثير من الدول لسفرائها وأغلقت سفاراتها بزعم أن «البلاد تتعرض لحرب أهلية» يؤكد أن الهند تنظر بعقلانية إلى الأزمة السورية وتدرك أن الجيش السوري قادر الحماية اللازمة ولا تنجر إلى محاولات الغرب التهويلية.

ومع تواصل الحديث عن محادثات جنيف لحل الأزمة السورية يجب التذكير بأن الهند جمهورية فدرالية تتكون من ٢٨ ولاية وسبعة أقاليم اتحادية مع وجود نظام برلماني ديمقراطي، ما يعني أنها قادرة على تقديم نظام للتعايش المشترك إلى بلد تتنازعه الحرب عبر أزمة تعصف به منذ أكثر من خمس سنوات ولاسيما أنها تملك مجتمعاً متعدد الديانات، كما أنه متعدد اللغات ومتعدد الأعراق.

وفي الجانب الاقتصادي فإن الهند تملك سابع أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر قوة شرائية، وقد استطاعت إجراء إصلاحات تستند إلى اقتصاد السوق عام ١٩٩١، أصبحت بعدها واحدة من أسرع اقتصادات العالم نمواً وتعتبر من الدول الصناعية الجديدة.

كما ولا يخفى على أحد قوة الهند العسكرية حيث تمتلك أسلحة نووية، ولديها ثالث أكبر جيش في العالم وتحتل المرتبة السادسة في الإنفاق العسكري بين الدول، نظراً للكثافة السكانية الهائلة التي تبلغ أكثر من مليار وثلاثمئة مليون نسمة.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى الزيارة المفاجئة التي قام بها مدير مكتب التعاون العسكري الدولي باللجنة المركزية العسكرية الصينية قوان يو في إلى دمشق واجتماعه مع وزير الدفاع فهد جاسم الفريج يوم الأحد الماضي إضافة إلى أن بكين أعلنت عن تعيين مبعوث خاص إلى سورية شي شياو يان في نيسان من العام الجاري ما يعني أن دول شرق آسيا القوية اقتصادياً باتت توجه أنظارها صوب دمشق ولم لا والبلاد مقبلة على مرحلة إعادة إعمار تتطلب الاستفادة من تجارب كل الدول الصديقة ودعمها.